

## اقتصاد

أحدثت فورة إيجابية في لبنان  
اقتصاد المعرفة: وظائف وحث من هجرة الأدمغة

تتجه السوق اللبنانية أكثر فاكث نحو اقتصاد المعرفة بوصفه يمثل المستقبل كما يرى الاقتصاديون، انطلاقاً من كون هذا القطاع بات يجيد ثورة الافكار، وبيئة زيادة الأعمال، والثورة الرقمية. من خلال رؤية مصرف لبنان، شجع التعميم رقم 331 المصارف اللبنانية على المشاركة في رساميل الشركات الناشئة عبر خفض المخاطر

أحدث تعميم مصرف لبنان رقم 331 والقرارات المرتبطة بقطاع المعرفة فورة إيجابية في لبنان، خصوصاً انه يمتاز بمقومات تخوله النجاح في هذا المضمار، أبرزها النظام الاقتصادي والسياسي الذي يسمح بالمبادرة الفردية ويشجع عليها، الى النظام التعليمي الذي يساهم في إنتاج مجتمع منفتح على أنواع الثقافات. يعتمد هذا التعميم الى تشجيع المصارف اللبنانية وصناديق الاستثمار العاملة في لبنان على دعم شركات تندرج ضمن خانة قطاع المعرفة وتمويلها. هذا التشجيع

صنّاءوي: اقتصاد المعرفة  
نقلة نوعية تخضع للتجربة

■ ما هي اوجه اقتصاد المعرفة في المفهوم العام؟  
□ لاقتصاد المعرفة اوجه عدة، وتحديدًا نتحدث عن كل ما يملك الانسان من قدرات فكرية تتعلق بالتكنولوجيا الجديدة التي تسمح للفرد بتحسين حياته وتطويرها، عبر الابداع في ابتكار خدمات جديدة لتغيير نمط حياة الانسان. وهي تأتي تحت عنوان اقتصاد المعرفة. ثمة جدل اليوم يطاول الابداع الفني، وهل هو جزء من اقتصاد المعرفة؟ اعتقد انه لا يدخل ضمن هذه الفئة، لكن نظراً الى دخول التكنولوجيا الحديثة في عملية تطوير عالم الميديا الذي ينشر المعلومات، وفي الوقت نفسه ينشر عملية الابداع الفكري، والرابط بين هذه الامور خيط رفيع جدا يمر عبر وسائل النقل

■ ساهمت بشكل فاعل في عملية اعتماد اقتصاد المعرفة حتى صدر تعميم مصرف لبنان رقم 331 المتعلق بدعم هذا الاقتصاد. ماذا تحقق لغاية اليوم؟

□ عندما تسلمت مقاليد وزارة الاتصالات كانت سرعة الهاتف الخليوي والثابت في حدود 40 كيلوبايت. وهذا لا يمكن الاعتماد عليه في المطلق، ويؤثر بشكل كبير جدا على حركة مرور الرسائل. هذه السرعة لم تكن تسمح بالحديث عن اقتصاد المعرفة والتكنولوجيا. رغم

سيخلق نحو 600 مليون دولار اميريكي من الاستثمارات، اضافة الى ملايين الوظائف التي تساعد على الحد من هجرة الأدمغة التي تعد رأس المال الابرز للبنان. الوزير السابق للاتصالات نقولا صحنواوي ورئيس مجلس ادارة صندوق الاستثمار «شركاء المبادرات في الشرق الاوسط» وليد حنا اكدا لـ«الامن العام» ان قطاع اقتصاد المعرفة سيشكل قوة دفع للقطاعات الاقتصادية الاخرى، ستوفر فرص عمل للشباب اللبناني وتحد من الهجرة.

”  
القطاع يؤمن فرص  
عمل قد تصل الى 50 الفا



الوزير السابق للاتصالات نقولا صحنواوي.

ذلك تم ايجاد بعض المواقع والحاضنات التكنولوجية بجهد عدد من الشركات الخاصة نظراً الى ما يتمتع به القيمون عليها من معرفة واطلاع واسع على عالم التكنولوجيا. رافقت ذلك عملية دخول واسعة نحو هذا العالم من وزارة الاتصالات، فتمكنا من زيادة السرعات حوالي 15 مرة اضافة، عندها بدأ هذا القطاع بالتحرك، وشعرنا بان هناك امكانات كبيرة جدا لهذا الاقتصاد وللبنان. وقد اعددت شخصيا دراسة اعتبرت فيها ان هذا القطاع يناسب لبنان اقتصاديا. اذ ان لدينا ادمغة شابة تساعد على خوض غماره، لاسيما ان اقتصادنا اليوم يقوم على تصدير شبابنا الذي يتمتع بالكفايات الى الخارج للعمل وتحويل ما يكسبونه من مال الى لبنان. هذه الحلقة قائمة منذ نحو قرن او اكثر تقريبا، وهي حلقة غير بناءة لان بلدنا يخسر هذه القوة الشابة، ولان من يخرج من شبابنا الى دول العالم لن يعود. هذا الامر سيشكل مستقبلا حلقة خطيرة جدا اذا لم يتم استيعابها ويعمل على حصرها واستعادتها. ان اي انحسار لعملية تحويل الاموال من الخارج سترتفع معه الاسعار محليا، بالتالي ستخفض قدرة لبنان التنافسية ما سيؤدي الى اقفال المصانع والشركات. انها حلقة مفرغة. لذا من واجبتنا الذهاب الى حلقة ايجابية وهي تتمثل باقتصاد المعرفة الذي سيساعد حكما على بقاء الشباب في لبنان، وسيعمل من الداخل على تصدير الثروة الفكرية لديه الى الخارج. ثروتنا هي الادمغة والابداع. لذلك من واجبتنا السعي الى افساح المجال امامها كي نعطي الفاعلية اللازمة لقطاع المعرفة والتكنولوجيا، وكذلك يجب تأمين وسائل الاتصال (الانترنت). على الدولة تحفيز القطاع لان الشركات المبتدئة تحمل في طياتها مخاطر كبيرة جدا. نسبة نجاح هذه الشركات ضئيلة جدا، لا تتجاوز ثلاث شركات على

كل عشر او عشرين شركة. لكن نجاح الشركات الثلاث يوازي قيمة الشركات الاخرى، خصوصا وانها ستكون شركات عالمية وليست محلية فقط. ولاننا نتحدث عن تكنولوجيا جديدة، لا نملك معرفة اي منها سيحقق النجاح. هذه النقلة النوعية للاقتصاد تخضع للتجربة محليا وعالميا.

■ الى ماذا يحتاج الامر لكي نضمن نجاحه؟  
□ هذه الشركات تحتاج الى اموال ولا تناسبها العملية التجارية العادية. ستحجم المصارف عن تمويلها خصوصا وانها تحمل مخاطر كثيرة. لذلك قام مصرف لبنان باصدار التعميم 331. وبذلك دعم اقتصاد المعرفة وامن 75% من نسبة المخاطر، وهذا ما دفع بالمصارف الى الاستثمار في الصناديق المتخصصة. وقد تجاوز المبلغ الذي رصده مصرف لبنان لدعم هذا القطاع 450 مليون دولار، وربما وصل اليوم الى 600 مليون. مع اجتماع كل هذه العناصر كانت الحركة رائجة، ما اعطى اندفاعا جيدة للقطاع تمثلت في المؤتمر الذي عقد اخيرا في لبنان وحضره نحو 11 الف زائر. لبنان يسعى كل سنة لكي يكون احد محاور هذا الاقتصاد في المنطقة.

■ ما هو موقع لبنان حاليا في عالم اقتصاد المعرفة على صعيد المنطقة؟  
□ نحتل المركز الثاني بعد السعودية، فقط لاننا لا نملك المال الكافي، وعصب اقتصاد المعرفة هو المال. نحتاج ايضا الى قرارات سريعة وبناءة خصوصا واننا اليوم نعيش في ظل حكومة توافق تأمل في ان تتغير آلية القرار معها. مع الوقت سنتمكن من احتلال المركز الاول، من خلال ما نملكه من امكانات فكرية وابداعية. هناك عامل اساسي لاحتلال المركز الاول يتمثل في النجاح الذي ستحققه الشركات العاملة في هذا القطاع.

■ هل الاستثمار في قطاع المعرفة جيد؟ هل يحقق العائدات المطلوبة؟  
□ اكيد، خصوصا وان ما تحققه صناديق الاستثمار جيد جدا، والموضوع يتوقف على نجاح الشركة الناشئة. اذا تمكنت من تحقيق هدفها يصبح العائد مرتفعا جدا وبارقام مضاعفة.

■ ما هي اسس اختيار مثل هذه الشركة؟  
□ شروط الاختيار صعبة ولا تدخل في علم الرياضيات، وهي على علاقة بكل القطاعات. من هنا، فان عملية الاختيار تتوقف على مدى قدرة الافكار على النجاح وفراستها، ودراسة اي مشروع ترتكز على العناصر البشرية ومدى قدرتها على ادارة الشركة الناشئة، وامكانات تخطيطها كل اللغام التي ستواجهها، بالاضافة الى دراسة الفكرة المطروحة وامكان نجاحها، وهل هي مميزة او تملك عنصرا مميزا. ولان الشركات تنطلق من لبنان وليس من الخارج، هناك جهد مضاعف سيبدل لتتمكن من دخول الاسواق الخارجية. لا ننسى موضوع دراسة اغط المستهلك ومعرفة مدى اقباله على هذا النوع من العمل. انها عناصر ثلاثة يجب درسها بعمق قبل الاقدام على انشاء شركة تكنولوجيا.

■ ما هي نسبة مساهمة اقتصاد المعرفة من الناتج المحلي؟  
□ من خلال التجربة الشخصية التي قمنا بها عبر شركات خاصة، تمكنا من خلق 1500 فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة. اعتقد ان القطاع وفر نحو 5 الاف فرصة، علما انه قادر على تأمين 50 الف فرصة، وهدفنا الوصول الى 25 الف فرصة عمل عام 2025. هذا امر يحتاج الى جهد متواصل ودعم رسمي، ويجب اتخاذ كل ما يلزم لسد كل النواقص الموجودة لمساعدة قطاع المعرفة على النمو والنجاح لانه السبيل الوحيد لانقاذ لبنان اقتصاديا.

## حنا: نستعد لصندوق استثماري بقيمة 250 مليون دولار

■ اصدر مصرف لبنان التعميم رقم 331 لدعم اقتصاد المعرفة. ماذا حقق هذا التعميم حتى اليوم؟

□ حقق الكثير من الاهداف، ابرزها التوعية على اهمية هذا الاقتصاد، ودفع المصارف اللبنانية الى تمويل مشاريع تكنولوجية، خصوصا وان المصارف كانت تمويل فقط مشاريع عقارية وصناعية وسياحية. اما قطاع المعرفة والتكنولوجيا فالمصارف لم تدخله بعد من الباب الواسع، علما ان الشركات التكنولوجية الناشئة لا يمكنها الاستدانة، خصوصا وانها تحتاج الى عدد من السنوات حتى تتمكن من تحقيق المدخول المطلوب وبدء تسديد الدين.

■ جاء تعميم مصرف لبنان لفتح الباب امام المصارف للولوج الى اقتصاد المعرفة وبدء تمويله عبر شراء اسهم الشركات، وبهذا يصبح المصرف شريكا وليس دائنا. كذلك سمح التعميم بانشاء مئات من شركات التكنولوجيا. القطاعات الاقتصادية الاخرى كالصناعة والسياحة والزراعة تعاني ضعفا كبيرا وتراجعا في عائداتها، ولا تملك مقدراتها بانفسنا، فهي تعتمد على التصدير والتجارة بين البلدان، وتتأثر حكما باي عوامل سلبية تصيب محيط لبنان او الدول التي تصدر اليها. اذا، يبقى بين ايدينا قطاع الخدمات المتمثل بالمصارف وشركات التأمين واليوم اقتصاد المعرفة، خصوصا وانه قطاع كبير جدا وواعد وعناصر نجاحه متوافرة انطلاقا من الجامعات وطلاب مميزين. لا ينقصنا شيء للدخول الى هذا القطاع الذي يحتاج فقط الى الارسامال المغامر.

■ المطلوب ان يتوافر اي شخص لاعطاء المال اللازم لشركة مبتدئة تحتاج الى مبلغ معين من المال حتى تبدأ عملها. قبل عام 2010 كنا نستثمر في بيروت ودي، حتى وصلنا الى الاندفاع الحقيقية التي بدأت عام 2014 عبر صندوق استثمار بقيمة 70 مليون دولار، وتوسعنا الى ان وصلنا حاليا الى حدود 120 مليون دولار، والاستثمار في 40 شركة منها 25 في لبنان و15 موزعة بين عمان ودي والقاهرة.

■ من يدعم هذا الصندوق؟  
□ مصرف لبنان. وهذا ما دفع بالصندوق الى مضاعفة حجمه. بعد هذا الجهد اصبحنا من اهم الصناديق في الدول العربية وليس في لبنان فحسب. ينحصر عمل هذا الصندوق بالتكنولوجيا فقط. واستنادا الى ذلك، وقعنا اتفاقا مع احد اكبر المستثمرين الاماراتيين لاطلاق صندوق استثماري جديد بقيمة 250 مليون دولار قريبا. بالطبع لن يتم استثمار هذا المبلغ في السوق المحلية فقط، بل في السوق العربية والشرق اوسطية.

■ ما هو حجم الشركات اللبنانية المستفيدة من دعم مصرف لبنان؟  
□ نحو 100 شركة. لا بد من القول ان الفشل موجود كما النجاح. لذلك الاستثمار في مثل هذه الشركات يسمى الاستثمار المغامر. فليست كل شركات التكنولوجيا ناجحة. ولان التكنولوجيا تسمح بالارتقاء الى مستويات جيدة، فان عائداتها كبيرة ايضا. طالما انك تستخدم اليوم الوسيلة التكنولوجية نفسها التي يعتمد عليها العالم، فان نسبة الفشل ايضا عالية.

■ ما هي شروط النجاح في هذا المجال؟  
□ من اجل النجاح يجب ان يدير شركات التكنولوجيا اشخاص يملكون الكفاية الكلية والمعرفة. مصادر التمويل من مصارف وصناديق استثمار لا يمكنها الاستثمار في شركات لا يملك من يديرها الخبرة الكافية لانها محكومة مسبقا بالفشل. يعتمد النجاح ايضا على موظفين يملكون قدرات فكرية ومعرفة واسعة في هذا المجال. اما العامل الاخر والمهم فهو توافر المال. من هنا جاء دور مصرف لبنان لتأمين دعم التمويل لقطاع المعرفة بقيمة 600 مليون دولار.

■ هل استخدم كل هذا المبلغ؟  
□ طبعاً، لا، فقد تم استخدام نسبة 60% فقط منه.

### صناديق الراسمال المغامر في الدول العربية يديرها لبنانيون



رئيس مجلس ادارة صندوق الاستثمار «شركاء المبادرات في الشرق الاوسط» وليد حنا.

■ والاسباب؟  
□ لانه لا يمكن صرف هذا المبلغ في مدة قصيرة لا تتجاوز سنة، والشركات المطلوبة غير موجودة.

■ من يضمن تجنب المخاطر؟  
□ مصرف لبنان يضمن 75% من مخاطر الافلاس، والنسبة الباقية تتحملها المصارف. اما الارباح، فتنقسمها المصارف مع مصرف لبنان، اي بنسبة النصف لكل من الفريقين.

■ ما هو حجم الاستثمار لغاية اليوم؟  
□ اعتقد ان الحجم وصل الى 400 مليون دولار كاستثمار فعلي في الشركات العاملة.

■ ما هي فرص العمل التي وفرها هذا الاستثمار؟

□ لا املك الرقم الشامل. لكن بصورة حصرية، وضمن الشركات التي مولها الصندوق وهي في حدود 40 شركة، تم خلق نحو 1200 فرصة عمل خلال السنوات الخمس الماضية. وتم استثمار نحو 5 ملايين دولار.

ع. ش

# لبناني وشايف حالو بأسعارو